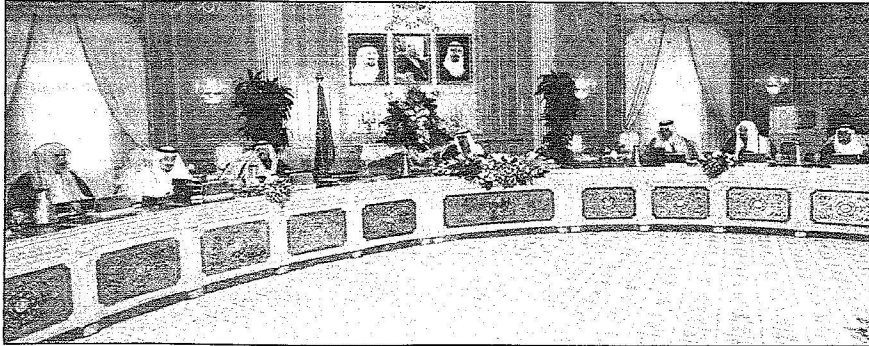


خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

المملكة تؤكد استمرارها في ملاحقة أرباب الأفكار المنحرفة والتوجهات المشبوهة وتحت دول المنطقة على تعقب الفئة الضالة



خادم الحرمين مترشحاً جلسة مجلس الوزراء (و.أ.س)



لرياض - (واس):

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر العمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على سجل المباحثات والاتصالات، التي أجراها، خلال الأيام الماضية، وتمن حافله الله الزيارة التي قام بها، فحافة الرئيس عبدالله غول؛ رئيس الجمهورية التركية للمملكة، وما يربط البلدين من علاقات الأخوة والتعاون.

وأكد مجلس الوزراء، كما أوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ عياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة

الأنياب السعودية عقب الجلسة، على حرص الملكة على علاقتها مع الجمهورية التركية، ونوه بالتعاون القائم بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، والتشاور المستمر بينهما حول القضايا الإقليمية والدولية، وإهتمامهما الكبير بإرساء الأمن والاستقرار والسلام الدائم في المنطقة لما فيه مصلحة شعوبها، بعيداً عن الانزلاق في مخططات التطرف وتوجهات الانقسام.

وفي سياق استعراضه للأوضاع في المنطقة، دعا المجلس جميع الأطراف الصوفاية إلى التعاون مع الرئيس الصومالي الجديد، شيخ شريف شيخ أحمد، والعمل على إرساء صلحاة وطنية، ونيل أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين، وتجاوز الوضع المساسوي للشعب الصومالي.

وأضاف وزير الثقافة والأعلام، أن المجلس وعلى علمه بعيد آخر أكد استمرار المملكة العربية السعودية في متابعة وملاحقة كل من يحاول الإخلال بأمن هذه البلاد أو المساس ببنوايتها من أرباب الأفكار المتحرفة والضالة والتوجهات المشبوهة، ونوه المجلس برعي وإبرك المجتمع بحقيقة فكر المفسدين في الأرض؛

وبالإجازات الأمنية المتوالية التي يحققها رجال الأمن في التصدي لأصحاب هذا الفكر والوقوف في وجه الإرهاب وإنقاذ شروره وفق منهج مدروس وتخطيط سليم وله الحمد مما حرّم من إيجاد موطئ قدم لهم على أرض المملكة، وصور لهم فكرهم التكفيري أن بإمكانهم النيل من وطنهم وأهلهم ومقدنراتهم من الخارج، وحث المجلس جميع دول المنطقة على إبراك مسؤولياتها في تعقب أفراد هذه الفئة الضالة.

وفيما يخص الشأن المحلي نوه المجلس برعاية خادم الحرمين الشريفين يوم أمس الأول حفل تدهشين ووضع حجر الأساس لعدد من المشروعات الإنشائية، والإستراتيجية، بإجماع الملك سعود، بتكلفة تجاوزت أربعة عشر مليار ريال، مؤكداً أن تلك يجسد تكريس مسيرة التعليم والعلم والتقنية والمعرفة والإبداع في المملكة، فيما يخدم تنمية المجتمع وقدراته التنافسية ومستقبل اقتصاده بتوفيق من الله.

وأشاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله واتخذ من

القرارات ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الغابوني حول مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الغابون، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرققة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينوبه - بالتوقيع على مشروع قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في ضوء الصيغة المرققة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ٥ / ٧ / ١٤٢٩هـ، وذلك بحسب الصيغة المرققة بالقرار.

ومن أبرز ملامح هذه الآلية ما يلي:

١- استدعاء وإسماعلة أصحاب المساهمات العقارية والمكاتب المحاسبية المشرفة على سير المساهمات العقارية لمعرفة وضع المساهمة.

٢- إذا لم يتجاوب صاحب المساهمة العقارية مع اللجنة خلال ثلاثين يوماً تخاطب الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنه.

٣- تتخذ اللجنة جميع الإجراءات النظامية التي تسهم في حفظ حقوق المساهمين وإعادة هذه الحقوق بالنسب الطرق النظامية.

الموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية إنشاء فرع لمكتبة الملك عبدالعزيز في بكين

رابعا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير البترول والثروة المعدنية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع منحرة تفاهم ملحقه ببروتوكول بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرققة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض معالي وزير التجارة والصناعة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن برنامج تعاون فني في مجال أنشطة التقييس بين الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في المملكة العربية السعودية والإدارة العامة لرقابة الجودة والتفتيش والحجر الصحي في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرققة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي أمين عام مكتبة الملك عبدالعزيز العامة - أو من ينوبه -

بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع منحرة تفاهم بين مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في المملكة العربية السعودية وجامعة بكين في جمهورية الصين الشعبية حول إنشاء فرع للمكتبة في الجامعة، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرققة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثامناً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بشأن إعادة تشكيل اللجنة المخصوص عليها في المادة (الخادسة) والفصلين من نظام برارات الاختراع والتصميمات التخطيطية لدارات التكملة والأصناف النباتية والمنتجات الصناعية، الصاصر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤/٥/٢٩هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولاً: الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة المخصوص عليها في المادة (الخامسة) والفصلين، المشار إليها أعلاه وذلك لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار، وذلك على النحو التالي:

١- المستشار صالح بن أحمد

عثمان رئيساً.

٢- الدكتور إبراهيم بن زيد آل معدي عضواً.

٣- المستشار محمد بن عبد الرحمن العجلان عضواً.

٤- الدكتور إبراهيم بن صالح المعتاز عضواً.

٥- الدكتور عثمان بن عبدالله الشبانة عضواً.

ثانياً: إجازة استعارة عضوية الأعضاء المعتمدين بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٧) وتاريخ ١٤٢٦/٦/٥هـ حتى تاريخ نفاذ هذا القرار.

تاسعاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينوبه - وبالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية. عاشراً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل المرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

١- تعيين صالح بن محمد بن خفير الشهري على وظيفة (مساعد الرئيس العام للأرصاء) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرياسة العامة للأرصاء وحماية البيئة.

٢- تعيين المهندس فهد بن محمد بن عثمان الجبير على وظيفة (رئيس بلدية محافظة الأحساء) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٣- تعيين المهندس محمد بن عبدالله بن سليمان البخضير على وظيفة (مدير عام المجلس البلدي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

٤- نقل جمال بن ناصر بن إبراهيم الخليفة من وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بذات المرتبة بوزارة الزراعة.